

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

SC 12474

Addis Ababa, ETHIOPIA

P. O. Box 3243

Telephone 002511-115 517 700

website : www.au.int

مؤتمر الاتحاد

الدورة العادية الثالثة والعشرون

ملايو، غينيا الاستوائية، 26-27 يونيو 2014

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/2 (XXIII)

ورقة تجميعية حول موضوع الزراعة
والأمن الغذائي:

"تحويل الزراعة الأفريقية لتحقيق الازدهار
المشترك وتحسين سبل المعيشة من خلال
تسخير الفرص لتحقيق النمو الشامل
والتنمية المستدامة"

ورقة تجميعية حول موضوع الزراعة والأمن الغذائي:

"تحويل الزراعة الأفريقية من تحقيق الازدهار المشترك وتحسين سبل المعيشة من خلال تسخير الفرص وتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة"

1- مقدمة

1-1- الورقة التجميعية

1- تتضمن هذه الورقة التجميعية بشأن تحويل الزراعة الأفريقية من أجل تحقيق الازدهار المشترك وتحسين سبل المعيشة من خلال تسخير الفرص وتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة" التفكير الجماعي المنهجي، والتشخيص والأهداف والخطط المتعلقة بالزراعة في أفريقيا كما اقترحها العاملون وأصحاب المصلحة الأفريقيون في مجال التنمية الزراعية والريفية، بالتعاون مع طائفة واسعة من الشركاء. وتقوم على المدخلات المنبثقة عن سلسلة من المشاورات الواسعة النطاق التي أجرتها مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الدول الأعضاء والمزارعون، ومنظمات النساء والشباب، والشركاء الإنمائيون والفنيون على نطاق القارة وخارجها ، بغرض الاستعراض ووضع الإستراتيجيات والأهداف، والإجراءات والمقاصد للعقد المقبل كجزء من الطرف المؤاتي لاستمرارية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، والاحتفال "بعام الزراعة والأمن الغذائي" وإحياء الذكرى العاشرة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

2- ابتداءً بالمشاورات الأولية في "العام العاشر للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية حول الحوار الرامي إلى تحسين التنفيذ والتنسيق والاتساق مع الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي" المنعقدة في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا من 11- 13 فبراير 2014، ثم خلال اجتماع منبر الشراكة العاشر للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية المنعقد في دوربان، جنوب أفريقيا من 19- 22 مارس 2014 والذي أفضى إلى انعقاد مؤتمر الاتحاد الأفريقي المشترك لوزراء الزراعة والتنمية الريفية ومصائد الأسماك والزراعة المائية المنعقد في مركز المؤتمرات للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا من 28 أبريل إلى 2 مايو 2014. كانت النتائج الرئيسية الناجمة عن هذه الاجتماعات على النحو التالي:

أ) العام العاشر للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية حول الحوار الرامي إلى تحسين التنفيذ والتنسيق والاتساق مع الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي: كان الناتجان الرئيسيان هما التقرير التجميعي والتقرير الفني.

ب) اجتماع منبر الشراكة العاشر للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية: كانت النواتج الرئيسية هي: (1) إعلان منبر الشراكة العاشر للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛ (2) تقارير جلسة سير العمل التاسعة؛ (3) الأوراق التجميعية لجلسة سير العمل التاسعة التي وفرت المعلومات عن إعداد ورقات المعلومات الأساسية حول المواضيع الفرعية الخمسة للزراعة والأمن الغذائي لعام 2014.

ج) مؤتمر الاتحاد الأفريقي المشترك لوزراء الزراعة والتنمية الريفية ومصائد الأسماك والزراعة المائية: كان الناتج الرئيسي هو التقرير الوزاري، بما في ذلك صدور قرار، وكذلك إبراز الأهداف الأفريقية السبع للتعجيل بالنمو الزراعي والتحول المزمع تحقيقها بحلول عام 2025 كتوصيات يتم بحثها من قبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي.

1-2- العلاقة مع إطار النتائج للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية

3- إن مفوضية الاتحاد الأفريقي وهي تسترشد بإطار النتائج المستدام للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية 2015-2025 من أجل التحول الزراعي في العقد المقبل، وتستلهم بإعلان قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2014 ليكون عام الزراعة والأمن الغذائي، قامت بقيادة الاحتفال بالعام تحت موضوع "تحويل الزراعة الأفريقية من تحقيق الازدهار وتحسين سبل المعيشة من خلال تسخير الفرص وتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة". وكانت المشاورات مع أصحاب المصلحة موجهة بالمواضيع الفرعية الخمسة التالية التي تتطابق كذلك مع المستوى 2 من إطار النتائج للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية:

- 1) التحول الزراعي من أجل التعجيل بالنمو (الإنتاج والإنتاجية)؛
- 2) تسخير الأسواق والفرص التجارية؛
- 3) تعزيز التمويل الاستثماري في مجال الزراعة؛
- 4) الأمن الغذائي والتغذوي نحو القضاء على الفقر وسوء التغذية في أفريقيا؛
- 5) تعزيز قدرة الزراعة الأفريقية على مواجهة صدمات تغير المناخ والأخطار الطبيعية الأخرى.

4- لتعميق مشاركة أصحاب المصلحة وتوسيع نطاق المناقشات، تم تنظيم المجالات المواضيعية الفرعية حول المجالات¹ التسعة لمسار العمل، وتشكل التقارير الموحدة للمواضيع الفرعية الخمسة القاعدة لهذه الورقة المجمع. ويتوقع للورقة المجمع أن تمثل

¹ المجالات التسعة لمسار العمل هي: 1) أجندة العلوم من أجل تطوير الزراعة والتعليم و المهارات ؛ 2) المدخلات الزراعية؛ 3) الأراضي وسياسة الأراضي؛ 4) البنية التحتية الريفية، والوصول إلى السوق، التجارة والتكامل الإقليميين؛ 5) الأمن الغذائي والتغذوي؛ 6) مشاركة القطاعين العام والخاص وتمويل الاستثمار؛ 7) الزراعة وتغير المناخ في إطار العلاقة بالتكيف وإدارة المخاطر؛ 8) البيانات، والرصد والتقييم، والمساءلة المتبادلة؛ 9) السياسات والمؤسسات

إسهاما هاما نحو المؤتمر المشترك لوزراء الزراعة والتنمية الريفية ومصائد الأسماك والزراعة المائية، والإسهام في وقت لاحق في المناقشة خلال قمة الاتحاد الأفريقي للدورة العادية الثالثة والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المزمع عقدها يومي 26 و 27 يونيو 2014 في ملابو، غينيا الاستوائية والتي تهدف إلى تسهيل الحوار السياسي الرفيع المستوى حول الأهداف والمقاصد والإجراءات الجماعية وتتشد الحصول على التزام واضح من رؤساء الدول والحكومات من أجل تقديم الدعم والمشاركة المستدامين في التحول الزراعي خلال العقد المقبل من خلال إطار النتائج للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

3-1 - نطاق تغطية الورقة

5- كملخص للنتائج النهائية لمجالات مسار العمل التسعة وخاصة لتجميع ورقات المواضيع الفرعية الخمسة التي أعدت من النتائج، تمهد الأوراق التجميعية وترسي أبعاد الأهداف والإجراءات والمقاصد المتصلة بالتدخلات في مجال الزراعة الأفريقية والمجالات المتصلة بها على مدى العقد المقبل. لذا، تركز الورقة على كيفية الجمع بين تنفيذ مختلف التدابير السليمة لتحسين الزراعة والتنمية الريفية ومصائد الأسماك والزراعة المائية بغية حفز الابتكارات والتكنولوجيات الضرورية وتحويل الزراعة من أجل تعزيز الإنتاج والإنتاجية والتعجيل بالنمو في البلدان الأفريقية.

ثانيا - الزراعة الأفريقية و التنمية الريفية : موجز

2-1 الأداء الحالي

6- يؤدي القطاع الزراعي دورا محوريا في الاقتصادات الأفريقية لأنه يُمثل أكثر من ثلث عائدات الناتج القومي الإجمالي و الصادرات، ويوظف أكثر من 60 في المئة من سكان القارة.

وعلى هذا النحو ، يعد القطاع أمرا بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والأمن الغذائي والتغذوي . وحتى الآن، وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي القوي في أفريقيا على مدى أكثر من عقد من الزمان، لا يزال النمو السنوي الزراعي في معظم البلدان أقل من الرقم السنوي المستهدف بنسبة 6 في المائة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. وقد أصاب الركود إنتاج مصايد الأسماك، على الرغم من أن تربية الأحياء المائية قد زادت بشكل ملحوظ، ولكن فقط في عدد قليل من البلدان وعلى مستوى منخفض. وحيث يغذي النمو السكاني العالي، والتوسع الحضري السريع ونمو الدخل، لا يزال الطلب الغذائي الإقليمي يفوق العرض المحلي، وظلت تجارة الأغذية الإقليمية البينية (بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتدفقات غير الرسمية عبر الحدود) أقل من 20 ٪. ونتيجة لذلك، زادت فاتورة القارة من الواردات الغذائية من الولايات المتحدة بنحو 70 مليار دولار سنويا، في حين أن توقعات البنك الدولي تشير إلى زيادة سريعة في أسواق المواد الغذائية في المناطق الحضرية في أفريقيا فإنها تتجاوز 400 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030. ويجب تحديث الزراعة الأفريقية لتصبح أكثر إنتاجية وتنافسية، وخلق المزيد من القيمة المضافة محليا ، لتلبية الطلب المتزايد بسرعة في كل من الأسواق الأفريقية والخارج.

2-2 القضايا والتحديات

7- يعزى النمو غير المرضي في قطاع الزراعة إلى عدد من العوامل من بينها قلة استخدام المدخلات المحسنة والتقنيات الأخرى المتسببة في انخفاض الإنتاجية والربحية على مستوى المزارع، غير أنه، كما سبق ذكره، هناك ضغط على طلب الغذاء جراء ارتفاع معدلات النمو السكاني والتوسع العمراني، مما أدى إلى زيادة مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. تعكس المواضيع التالية المختار للورقات المواضيع الفرعية الخمسة بشكل مناسب التحديات التي تواجه أفريقيا حاليا وفي العقد المقبل:

- التحول الزراعي لتسريع وتيرة النمو من خلال تعزيز الإنتاج والإنتاجية؛
- تسخير الأسواق الزراعية والبنية التحتية والفرص التجارية؛
- تحسين الأمن الغذائي والتغذوي ؛
- تعزيز قدرة الزراعة الأفريقية على مواجهة تغير المناخ والأخطار الطبيعية الأخرى وإدارة المخاطر؛
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتمويل الاستثمار من أجل الزراعة في أفريقيا.

8- بالإضافة إلى ذلك ، فإن القضايا الشاملة للقطاعات في مجال مسائل الجنسين والشباب وأصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين والبيئة، تفترض ملاءمة وأهمية جميع المواضيع الفرعية التي ينبغي معالجتها .

ثالثا - أجندة تحول الزراعة الأفريقية والتنمية الريفية - الفرص والآفاق

3-1 زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية والقيمة المضافة

3-1-1 خلفية

9- تبين الدراسات الحديثة حدوث زيادة في الإنتاج الزراعي عموما في أفريقيا خلال العقد الماضي، ولكن حدثت زيادة كذلك في المساحات المزروعة وحجم الثروة الحيوانية وفقا لذلك مما يشير إلى الافتقار إلى إحراز التقدم في تعزيز الإنتاجية. علاوة على ذلك، حدث ركود في إنتاج مصايد الأسماك، وانخفاض في بعض الحالات. ربما تزيد المخرجات الزراعية من خلال (1) توسيع المساحة المزروعة أو (2) زيادة الغلة. علاوة على ذلك، يتمثل خيار زيادة الدخل المستدام للسكان الريفيين الذين تنقصهم الأراضي المتاحة في التحول من المكون الإنتاجي إلى المنتجات العالية القيمة.

10- يتطلب تعزيز الإنتاجية الزراعية تطوير واستخدام التقنيات والمدخلات الملائمة (مثل المياه من خلال الري، و البذور المحسنة ومواد التخزين، والأسمدة، والمبيدات الحشرية) جنبا إلى جانب تطبيق الابتكارات الصحيحة (مثل الإدارة المتكاملة للآفات، وإدارة العناصر الغذائية المتكاملة). ويتطلب رفع الإنتاج الزراعي والإنتاجية، ليس فقط التكنولوجيات الملائمة أو زيادة المناطق المزروعة، ولكن أيضا سياسات سليمة لتشجيع المزارعين على تبني التكنولوجيات وتحسين الممارسات الزراعية. وبالتالي، لا تعتمد زيادة الإنتاجية الزراعية فقط على تحسين كفاءة الإنتاج، وذلك من خلال اعتماد التكنولوجيات والممارسات الحديثة المحسنة، ولكن أيضا تعتمد بشكل كبير على العديد من العوامل الأخرى مثل الحصول على الموارد الإنتاجية الكافية، والأسواق والبنية التحتية التي تعمل بشكل جيد، و بيئة السياسات المواتية (على سبيل المثال، السياسات المستقرة للاقتصاد الكلي).

11- يكتسي التعليم والمهارات أهمية قصوى لتحويل الزراعة في أفريقيا. ويعد تحسين التعليم و المعرفة الفنية عاملا رئيسيا لمساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية.

12- تظهر الإحصاءات الأخيرة عن حالة الزراعة الأفريقية ما يلي:

- لا تشكل الأراضي المروية كنسبة من الإمكانيات سوى 7 في المائة، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع شرق وجنوب شرق آسيا بنسبة 29 في المائة و: 41 في المائة على التوالي؛
- تشكل مناطق الزراعة المطرية حوالي 90 ٪ من إجمالي الأراضي الزراعية؛
- يشكل استخدام الأسمدة في أفريقيا جنوب الصحراء 13 كيلوجرام/ للهكتار - (أي 7 في المائة من متوسط شرق آسيا؛ و73 كجم في شمال أفريقيا) وتشير هذه الأرقام إلى أن مستوى استخدام الأسمدة في أفريقيا أقل بكثير من المستويات في أجزاء أخرى من

العالم النامي مثل جنوب شرق آسيا. وهكذا، فإن مساحات الأراضي المروية ضد المحتملة هي أقل في أفريقيا بالمقارنة مع آسيا. فضلا عن ذلك، لا يتم استغلال موارد المياه تماما للزراعة في أفريقيا من خلال الري لإحداث تأثير كبير على الإنتاج والإنتاجية. ولا يزال استخدام القوة البشرية في العمل الزراعي مرتفعا للغاية، وقد أثبتت الدراسات أن الاستخدام الملائم للتكنولوجيا و الابتكارات في الزراعة يمكن أن يسهم بشكل كبير في زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

13- يمكن تحقيق أفضل طريقة لتحقيق زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تكثيف زراعة تؤدي إلى إحداث فوائض في المناطق الحضرية، والحد من الهجرة من الريف وتخفيض تكاليف الإنتاج مع زيادة دخل الفرد والحد من التوسع في الأراضي المزروعة. ولكن هذا التكثيف يجب أن يكون مستداما. فالزراعة المكثفة المستدامة يجب ان تضمن الاستخدام المحافظ للمدخلات التقليدية، والأسمدة، والمبيدات الحشرية، وأصناف محسنة من البذور، والمنتجات البيطرية وغيرها، فضلا عن كفاءة الحوافز على تنفيذ ممارسات مكثفة تقوم على التقنيات المستدامة (ممارسات الحفظ، والغرس، والسماذ الحيواني والتعديلات العضوية، ومكافحة الآفات البيولوجية)، والاستثمار في المعدات اللازمة لزيادة الإنتاجية. والمبادئ التوجيهية الناشئة لتحقيق هذا الهدف هي: تشجيع استخدام المدخلات يتم التحكم فيها (الأسمدة، والمبيدات، البذور المحسنة) والتقنيات الزراعية البيئية لإدارة مستويات خصوبة التربة وتعزيز الإنتاجية (السماذ العضوي، وتقنيات مكافحة التآكل بسبب الامطار والرياح، الخ).

14- مع ذلك، هناك العديد من التحديات المتعلقة بتحقيق الأهداف أعلاه بما في ذلك كيفية الحد من تقليل المخاطر التي يتعرض لها الإنتاج والدخل الزراعي، لتمكين المزارع الأسرية، بما في ذلك المزارع الصغيرة، والاستثمار أولا في تحديث وتكثيف ممارساتها، وثانيا لتحسين طريقة عمل الأسواق، من جملة أمور، ومكافحة تقلب الأسعار. وبعد ذلك تأمين الحصول على الأراضي ونقل ملكيتها تحديا مشتركا مع العديد من الآثار لتشجيع

استراتيجيات الاستثمار والتكثيف. ويتم إيلاء اهتمام محدد هنا إلى دور العلم، وتشجيع ممارسات الزراعة المستدامة، وتعزيز استخدام المدخلات وتأمين حيازة الأراضي لحفز الاستثمار واعتماد الابتكارات.

15- تشير الأدلة الحديثة إلى أن إدماج المبادئ العلمية لإدارة النظام الإيكولوجي في الممارسات الزراعية يمكن أن يعزز إنتاج المحاصيل من خلال العائد. ولكن التكثيف المستدام يشمل مجموعة من العوامل التي يجب معالجتها في وقت واحد: المكونات البيئية؛ العنصر الوراثي و العنصر الاجتماعي والاقتصادي للتكثيف - ولكل واحد منها نفس القدر من الأهمية، ويجب أن تستخدم في تركيبة من أجل تحقيق النقلة النوعية. ويتضح هذا من نظرة على ثلاث قنوات رئيسية للإنتاجية.

2-1-3 تطوير التكنولوجيات من خلال أجندة العلم والتعليم والمهارات

16- يعد العلم حيويًا في تنمية الزراعة الأفريقية. ويعتبر دور العلم في تعزيز الإنتاجية الزراعية والقدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق في أفريقيا أمرًا مهمًا من أن يترك للاستعانة بمصادر خارجية، ويتعين على قادة أفريقيا الاستثمار أكثر في الموارد الخاصة بهم في مبادرات البحث والتطوير. وعلاوة على ذلك، فإن أفريقيا هي سلة غذاء العالم في المستقبل، ولهذا السبب كانت لأجندة العلم للزراعة في أفريقيا رؤية بأنه "بحلول عام 2030 سوف تكفل أفريقيا الأمن الغذائي والتغذوي وتصبح عنصرًا فاعلًا في الساحة العالمية، و"سلة غذاء العالم". هناك حاجة إلى تعميم العلم وتطبيقاته على الزراعة في المدارس و مؤسسات التعليم العالي. ويجب أن يستفيد العلم المستخدم من نظم المعارف التقليدية والمحلية وإدماجها بشكل كامل. يجب تهيئة الظروف المواتية لتوعية الحكومات الأفريقية بضرورة الاستثمارات المحلية في الزراعة. ويتعين على الأفريقيين المزيد من القيادة الأفريقية، والملكية، والإرادة والالتزام والفهم بأخذ مصير القارة في أيديهم. قد تم إدراج الإنتاجية في البحوث الزراعية من أجل التنمية، وأيضًا القيمة المضافة الزراعية في الخطط الوطنية. وهناك حاجة عاجلة لتبني الحكومات الأفريقية أجندة العلم التي

من شأنها أن توفر الأساس لتطبيق العلم لزيادة الإنتاجية إلى مستوى يؤدي إلى تعزيز سبل المعيشة.

17- تغطي أجندة العلوم للزراعة في أفريقيا الإنتاجية المستدامة كنظم أساسية للزراعة و الميكنة الزراعية، والنظم الغذائية والقيمة المضافة، ومعالجة مرحلة ما بعد الحصاد، والتصنيع الغذائي، والسلامة و التخزين، والتنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية والاستجابة للتوجهات والمواضيع المتشعبة.

18- يعد رأس المال البشري عاملا استراتيجيا حاسما للتحول الزراعي، ومع ظهور التكنولوجيات الجديدة تتطلب الأسواق منتجات ذات جودة أعلى وأمنة، مثلما يتطلب المستهلكين تعزيز الجودة ووقت التسليم. ويجب أن يتكيف التعليم و التدريب الزراعي مع الاحتياجات الحالية للبحوث الزراعية من أجل التنمية و متطلبات السوق على امتداد سلاسل القيمة. وفيما يلي الإنجازات الرئيسية التي تم إنجازها في تبنى تطبيقات العلم والتكنولوجيا خلال العقد الماضي:

(1) زيادة استثمار القطاع العام في البحوث الزراعية من أجل التنمية بنسبة 40 ٪ على مدى العقد الماضي في عدد من البلدان.

(2) إسهام العلوم والتكنولوجيا في زيادة إنتاجية المواد الغذائية الأساسية، وتنويع المحاصيل العالية القيمة، فضلا عن " تخضير " المناطق القاحلة.

(3) هناك رؤية واستراتيجية واضحة للعلم والتكنولوجيا على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي.

(4) هناك المزيد من الانفتاح من قبل الباحثين و نظم البحوث الزراعية الوطنية في

الاعتراف بدور المزارعين في توليد المعرفة و صنع القرار .

(5) زيادة عدد الباحثين من ذوي القدرات في القارة.

(6) هناك تحسن كبير في قدرة التعليم من خلال تحسين مناهج المؤسسات.

3-1-3 مدخلات الإنتاج واستخدامها

(أ) المقررات والإعلانات السابقة للاتحاد الأفريقي

19- دفعت الحالة الخطيرة مدخلات الإنتاج، والعرض واستخدامها في أفريقيا والانتكاسة التي سببتها للحلم الغالي للأمن الغذائي القاري، برؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إلى التدخل بحزم وإصدار الإعلانات التالية:

(1) إعلان أبوجا حول الأسمدة لثورة أفريقية خضراء

20- يهدف إعلان أبوجا إلى زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تدخلات السياسات وتطوير الأسواق لزيادة توافر وسهولة الوصول إليها وتقديم الحوافز على استخدام الأسمدة؛ ويتألف الإعلان من 12 قراراً، بما في ذلك تنسيق السياسات واللوائح ، وتعزيز التجارة الإقليمية البينية، وبناء القدرات للنساء والشباب، وتطوير شبكات التجار الزراعيين، وإدخال أشكال الدعم الموجهة، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية، وإنشاء آليات التمويل الوطنية، وإنشاء المرافق الإقليمية للشراء والتوزيع بغرض الترويج لإنتاج الأسمدة، وتحسين فرص الحصول على المدخلات التكميلية ومعلومات السوق، وإصلاح / تطوير البنية التحتية للري.

(2) إنشاء البرنامج الأفريقي للبذور والتكنولوجيا الحيوية

21- أولاً، مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي عام 2005، في سرت ، ليبيا، بشأن خطر البذور المستوردة إلى القارة الأفريقية، الذي يطلب من الاتحاد الأفريقي وضع البرنامج الأفريقي للبذور والتكنولوجيا الحيوية، وبرنامج إطار البذور القاري.

22- اعتمدت الدورة العادية الثامنة المنعقدة في أديس أبابا، في يناير 2007، أيضا البرنامج الأفريقي للبذور والتكنولوجيا الحيوية المنشأ حديثاً. ويتمثل الهدف العام للبرنامج في المساهمة في زيادة الأمن الغذائي والتغذوي، والحد من الفقر في أفريقيا، من خلال إنشاء نظم البذور المتسمة بالفعالية والكفاءة وتعزيز تطبيق التكنولوجيا الحيوية والمنهجيات داخل قطاع البذور. ويستند البرنامج إلى مجموعة مترابطة من العناصر، التي يتم تنفيذها على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية، ليقوم مجتمعة بتوفير نهج إستراتيجي لمعالجة العوائق والتحديات الرئيسية التي تواجه تحسين قطاع البذور في أفريقيا. وكجزء من خطة التنفيذ، وكأمر رئيسي لإستراتيجية الخروج في نهاية المطاف، تم تكليف شبكة البذور الأفريقية كمؤسسة بديلة بالعمل بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي في استضافة أمانة البرنامج والإشراف على تنفيذه مما يشهد ببدء البرنامج.

23- من خلال مقرر أديس أبابا، أرسل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي رسالة عاجلة تعترف بأن أفريقيا متخلفة كثيرا عن بقية العالم في تحقيق مستوى جيد وآمن للبذور التي من شأنها أن تدعم الحلم القاري للأمن الغذائي للجميع. وأقر رؤساء الدول والحكومات أيضا بتعقيد وخطورة المهام المتوخاة والمطلوبة لسعى أفريقيا معاً إلى تحقيق النجاح.

(3) التحديات والفرص المتعلقة بالمدخلات الزراعية

(أ) تقييم إعلان أبوجا و وضع أسواق الأسمدة في أفريقيا

24- يكشف تقرير الوضع عن قطاع الأسمدة، منذ إعلان أبوجا، عما يلي:

- كان التقدم المحرز محدودا و بطيئا. وبالتالي وفي معظم الحالات، يبقى استهلاك الأسمدة نحو 13 كيلوجرام/ للهكتار، مما يعد أقل بكثير من هدف 50 كيلوجرام/ للهكتار المحدد في إعلان أبوجا؛
- هناك قضايا سياسة عالقة وغير سياسة ينبغي معالجتها، على الرغم من أن العديد من البلدان الأفريقية اتخذت تدابير تحسين سياسات مدخلاتها منذ عام 2006؛
- تبين عمليات التنفيذ القارية والإقليمية والقطرية التي تم القيام بها منذ عام 2006 ما يلي:

- توجد بعض المعارف من الدروس المستفادة التي توفر المعلومات لصناع القرار.
- التدابير و التدخلات التي حددها إعلان أبوجا لا تزال ذات صلة، ويمكن تحسينها.
- استنادا إلى التحديات الحالية لسوق الأسمدة والدروس المستفادة ، يمكننا تحسين الإجراءات القابلة للتنفيذ خلال العقد القادم للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

(ب) إنتاج البذور وتوريدها والاستفادة منها

25- في وقت مبكر لجهود تطوير البرنامج الوطني للبذور، وبين الستينات والثمانينات، بدأت الحكومات الأفريقية تنمية البذور بوصفها وظيفة في القطاع العام لا غير.

26- برزت الخصخصة حاليا كبديل أكثر قدرة على البقاء، و في الآونة الأخيرة، بدأ القطاع الخاص يتناول ببطء الأنشطة التجارية في قطاع البذور، وخاصة بالنسبة للمحاصيل ذات القيمة العالية والهجينة.

27- لكن لم تجلب الخصخصة سوى فائدة محدودة حيث يتم تجاهل البذور التي تكون احتمالات الريح فيها محدودة بالرغم من أنها في حالات عديدة تكون مهمة بالنسبة للأمن الغذائي.

28- قد كان دعم أصحاب مشاريع البذور الصغيرة الحجم غير كاف.

29- بالإضافة إلى ذلك، فإن الاختلاف بين الجنسين في الوصول إلى البذور الجيدة واستخدامها لا يزال يتنامى، ولا سيما في المناطق الريفية.

30- يقتضي الأمر نهجاً جديداً يتناول الحواجز التي تعوق وصول المزارعين إلى البذور ذات الجودة العالية. وينبغي للنهج الجديد معالجة ما يلي:

- الشواغل التكنولوجية والبيئية المتعلقة بمسائل الجنسين؛
- تحسين الروابط بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية للبذور؛
- تعزيز شباب الريف في الزراعة لوقف الانجراف من الريف إلى الحضر.

4-1-3 تأمين حياة الأراضي

(أ) خلفية

31- يؤدي تحسين أمن حياة الأراضي إلى تشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستثمار في الأرض، مما قد يؤدي إلى تخفيض تكلفة الائتمان من حيث المبدأ، عن طريق زيادة استخدام الأراضي كضمان. وكذلك تشجيع الزراعة الأكثر استدامة، ولا سيما من خلال ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، وزراعة الأشجار ومن خلال الاستخدام الأكثر مسؤولية للموارد المائية. ويكمن التحدي في كيفية تحسين أمن الحيازة. لم يعمل على نحو كاف ذلك النهج التقليدي لحقوق الملكية على أساس المفهوم الغربي، فقد خضع لسوء المعاملة وأدى

التمليك الفردي إلى محاباة الرجال على حساب النساء. وعلى العكس، فإن عددا من البلدان الأفريقية قامت بمد الاعتراف القانوني الرسمي ليشمل الحقوق العرفية القائمة، بما في ذلك الحقوق الجماعية، كبديل للتمليك الفردي. وفي السياق الذي تتزايد فيه الضغوط التجارية على الأرض، من الضروري أن تقوم البلدان بتحسين حماية مستخدمي الأراضي من خلال ضمان أمن الحيازة و تحديد أولويات نماذج التنمية التي لا تؤدي إلى عمليات الإخلاء، والتحويلات المخلة بحقوق ملكية الأراضي وزيادة تركيز الأراضي.

32- يشمل التمكين القانوني للمزارعين أنواع مختلفة من التدابير بما في ذلك المبادئ التالية: (أ) الحماية من الإخلاء؛ (ب) توفير الأدوات (المساعدة القانونية، والتدريب على محو الأمية القانونية، وتوفير المساعدين القانونيين) للدفاع عن حقوق الأرض على نحو فعال؛ (ج) تقديم الدعم لمستخدمي الأراضي في استخدامهم للأرض؛ (د) تعزيز قدرة إدارات الأراضي والجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

(ب) إطار مبادرة سياسة الأراضي والمبادئ التوجيهية وإعلان الاتحاد الأفريقي حول الأرض

33- نجحت مبادرة سياسة الأراضي التي أطلقتها في عام 2006 مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية في وضع الإطار والخطوط التوجيهية بشأن سياسة الأراضي في أفريقيا لتسهيل عمليات وضع سياسات الأراضي الوطنية وتنفيذها. وقد تمت إجازة الإطار والخطوط التوجيهية في الإعلان حول الأرض خلال مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يوليو 2009 وبعد ذلك عملت مبادرة سياسة الأراضي على تشجيع الحوار والتوعية وبناء توافق بشأن سياسات الأراضي للسماح للحكومات الأفريقية، وأصحاب المصلحة والشركاء بمناقشة كيفية استفادة البلدان مع التقليل من المخاطر والتهديدات القائمة.

34- أسفرت عمليات مبادرة سياسة الأراضي عن خطة عمل نيروبي التي تعمل بالتآزر مع

البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بغرض: وضع سياسات الأراضي التي تقلل من المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات الكبيرة الحجم القائمة على الأراضي، من خلال تعزيز أمن حقوق ملكية الأراضي، وخاصة في النظم العرفية لإدارة الأراضي. وفي مايو 2011، عملت الحكومات الأفريقية وأصحاب المصلحة على الصعيد العالمي، واتفقوا على الحاجة إلى تطوير الأدوات الأفريقية المناسبة لتوجيه الاستثمارات الكبيرة الحجم القائمة على الأراضي. وخلال المنتدى الأفريقي للتنمية (المنتدى الأفريقي الثامن للتنمية) المنعقد في أكتوبر 2012 حول إدارة الموارد الطبيعية وتسخيرها من أجل تنمية أفريقيا، تم اعتماد بيان التوافق الذي يدعو إلى التنفيذ العاجل لخطة عمل نيروبي بما في ذلك وضع مبادئ لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ الاستثمارات الكبيرة الحجم القائمة على الأراضي التي تتسم بالمسؤولية.

3-1-5 مصيد الأسماك والزراعة المائية المستدامة

(أ) خلفية

35- تزخر أفريقيا بالثروة السمكية المتنوعة في شكل المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار والسهول الفيضية وكذلك البيئة المناسبة لتربية الأسماك. ويقدم هذا المورد فرصا هائلة للمساهمة بشكل كبير في الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا وكذلك النمو الاجتماعي والاقتصادي. ولهذا السبب تم تعديل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ليشمل الوثيقة المصاحبة لمصائد الأسماك. وفي عام 2005، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين، في أبوجا، نيجيريا، خطة عمل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) من أجل تنمية مصايد الأسماك والزراعة المائية الأفريقية خلال قمة الأسماك للجميع للاتحاد الأفريقي/النيباد. وفي وقت لاحق في عام 2006 خلال قمة أبوجا حول الأمن الغذائي، أجاز رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين الأسماك باعتبارها واحدة من السلع الاستراتيجية الخمس (إلى جانب الذرة والأرز والثروة الحيوانية والكسافا)، وأكدوا التزامهم بتحقيق الاكتفاء الذاتي في الأسماك بحلول

عام 2015. وقبل انعقاد قمتي أبوجا، وخلال قمتهم المنعقدة في سرت في فبراير 2004، أجاز رؤساء الدول والحكومات، إعلان سرت الذي كلف مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعزيز تنمية الموارد السمكية، وتحسين المرافق اللازمة لتعزيز إدارة ما بعد الحصاد، بما في ذلك إدارة مصايد الأسماك في المناطق الاقتصادية الحضرية والتعاون الإقليمي في إدارة مصايد الأسماك.

36- جاءت الخطوة الكبيرة في تطوير قطاع الأسماك الأفريقية في سبتمبر 2010، عندما عقد المؤتمر الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن مصايد الأسماك والزراعة المائية في بانجول، جامبيا. وفي وقت لاحق، أجازت الدورة الـ 18 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في عام 2011، المؤتمر الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن مصايد الأسماك والزراعة المائية، بوصفه الجهاز المسؤول عن سياسة مصايد الأسماك، في إطار مؤتمر وزراء الزراعة الأفريقيين.

37- لا تزال القدرات البشرية والمؤسسية الضعيفة تشكل مصاعب رئيسية في وجه الإصلاح الإيجابي لمصايد الأسماك الزراعة المائية. وهذا ما يتضح، على سبيل المثال، في استمرار الصيد المفرط والبطء النسبي لتنمية الزراعة المائية في القارة باعتبارها مكملة تكنولوجيا للإنتاج السمكي منذ حوالي 40 عاما. ومع ذلك، فإن سيناريو الزراعة المائية الأفريقية قد تغير كثيرا على مدى السنوات الخمس الماضية. ففي عام 2012، ذكرت منظمة الأغذية والزراعة أن تسعة من البلدان ذات القطاعات الأسرع نموا في الزراعة المائية موجودة في أفريقيا وهي: مصر وأوغندا وكينيا و زامبيا وغانا ومدغشقر وتونس وملاوي وجنوب أفريقيا.

(ب) البناء على استراتيجيات التكامل الاقتصادي القاري والاقليمي لدعم مصايد الأسماك وتنمية الزراعة المائية

38- بقيادة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، يتم اتخاذ مبادرات السياسات

والاستثمارات الرئيسية في المجالات الاستراتيجية المختلفة لمصايد الأسماك والزراعة المائية لتعزيز مصايد الأسماك والزراعة المائية المستدامة في أفريقيا، وتوفير فرص كبيرة لإعادة بناء المخزونات السمكية وزيادة إنتاجية الزراعة المائية. ويتيح إطار السياسة والاستراتيجية لإصلاح مصايد الأسماك والزراعة المائية، الذي تم اعتماده من خلال قرارات وزارية مشتركة في مايو 2014 في أديس أبابا، الفرصة لأفريقيا لكي تعمل على انتقال قطاع الأسماك إلى الإنتاجية والاستدامة والربحية مع الخيارات من أجل تعزيز الإدارة التعاونية الإقليمية للموارد المشتركة. وتحت السياسة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الاستفادة من عدد من الأساليب، بما في ذلك الاقتصادية، والنظم الإيكولوجية، والأمن الغذائي و التغذوي والاجتماعي، والرفاهية.

39- سوف يحتاج المضي قدما إدراج الإجراءات التالية في قائمة الأولويات:

- الالتزام بوضع إستراتيجيات توجهها السوق من أجل التحقيق الكامل لإمكانات مصايد الأسماك والزراعة المائية لتوليد الثروة والمنافع الاجتماعية؛
- الالتزام برفع مستوى الوعي وتعزيز قدرة واضعي السياسات وأصحاب المصلحة على تسخير الإمكانيات الكامنة في قطاع الأسماك وأهميته؛
- الالتزام بتعزيز الحفظ والاستعمال المستدام للموارد السمكية والزراعة المائية؛
- الالتزام بوضع الإدارة والترتيبات المؤسسية التي تضمن بأن تحدث المساهمة المجتمعية الناتجة عن مصايد الأسماك والزراعة المائية أكبر الأثر على مستوى المجتمع المحلي؛
- الالتزام بتطوير مصائد الأسماك الصغيرة الحجم المستدامة من أجل زيادة مساهمة القطاع في القضاء على الفقر، والأمن الغذائي و التغذوي والمنافع

- الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات صيد الأسماك، وبخاصة النساء والضعفاء؛
- الالتزام بتسريع التجارة من خلال تشجيع تجارة الأسماك المسؤولة والمنصفة والتسويق من أجل تسخير فوائد كبيرة في مصائد الأسماك في أفريقيا وهبة الزراعة المائية؛
 - الالتزام بتعزيز التعاون و آليات التنسيق بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك؛
 - الالتزام بتعزيز "صوت أفريقيا " في الحوار الدولي بشأن المسائل التي لها آثار على مصائد الأسماك الأفريقية.

2-3 تسخير الأسواق الزراعية والبنية التحتية و التجارة الفرص

1-2-3 الخلفية

40- يجب أن يسمح التحول الذي سوف تشهده الزراعة في أفريقيا للمزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة بأداء دورهم في توريد المنتجات الزراعية إلى الأسواق المحلية والإقليمية و إطعام السكان الآخذة أعدادهم في الزيادة السريعة، من المنتجين غير الزراعيين، والاستفادة من الفرص التي يوفرها التوسع المتزايد في الأسواق الحضرية المتنوعة، والحصول على سبل العيش الكريم.

41- سوف تواصل هذه الأجندة للتحول الزراعي، وزيادة تطوير الأسواق الزراعية والتجارة في المدخلات والمخرجات الزراعية أداء دور محوري، لأنه غالباً ما يصل المنتجون الزراعيون على نطاق أوسع من خلال الأسواق إلى المدخلات والمعدات الخاصة بتعزيز الإنتاجية. وسوف تتوفر فرص أكبر للمزارعين ومصنعي الأغذية الزراعية لكسب الدخل من منتجاتهم؛

ويرى المستثمرون، بمن فيهم المزارعون، فرصا للاستثمار في القدرات الإضافية على الإنتاج والتصنيع والتسويق.

42- سوف يؤدي تعزيز التكامل الإقليمي المحتمل إلى زيادة دخل المزارعين، وتوفير فرص عمل داخل سلاسل القيمة الزراعية الغذائية وحولها، وضمان تدفق الإمدادات الغذائية فيما بين البلدان الأفريقية إلى الأماكن التي لا يلبي فيها الإنتاج المحلي الطلب. ويواجه المزارعون والتجار في المنتجات الزراعية قيودا إزاء الوصول إلى الأسواق المحلية لمجموعة متنوعة من الأسباب، بما في ذلك الفجوات الكبيرة في البنية التحتية الريفية المطلوبة، مما يقوض القدرة التنافسية العالمية. علاوة على ذلك، تتم تجزئة مناطق تجمعات السوق الجغرافية بسبب الحواجز السياسية وغير السياسة على حد سواء التي تواجه التجارة وفجوات البنية التحتية ذات الصلة إلى جانب الحدود الوطنية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

43- كذلك سوف يوفر تحسين دينامية الأسواق المحلية والإقليمية المزيد من مخزونات المواد الغذائية الأرخص والمنتجات الغذائية الأكثر تنوعا، واستقرار أسعار المواد الغذائية وتوفيرها للمستهلكين، وتحسين التنوع الغذائي والتغذوي.

44- بناء على الدروس المستفادة على مدى السنوات العشر الماضية، يبدو أنه بإمكان إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، أن يكون فعالا في المساهمة في الأجندة التحويلية الأفريقية من خلال بناء الأسواق الإقليمية وتعزيز التجارة الإقليمية، من خلال: تحديد إصلاحات السياسات ذات الصلة والضرورية للاستثمارات؛ وتحسين الروابط بين المؤسسات التي تتعامل مع الزراعة و التجارة بشكل كاف، وبين مختلف المستويات (الوطنية والإقليمية والقارية)؛ وبناء قدراتها؛ وتعبئة الموارد العامة والخاصة؛ وتعزيز المواعمة و التنسيق بين الشركاء الإنمائيين.

45- للاستفادة من الفرص المتاحة في السوق فيما بين البلدان الأفريقية التي تشهد نموا

سريعا، يجب أن تخضع الزراعة الأفريقية لعملية تحول هيكلية تستلزم التحول من نظم إنتاج متنوعة للغاية وقائمة على نظم أكثر توجها نحو السوق. ولا بد من بذل الجهود لمعالجة مشاكل عدم كفاية رأس المال، وانخفاض الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذا القطاع. ويجب أن تعالج هذه الجهود اثنين من العوائق الرئيسية.

46- أولا، يجب أن تساعد الجهود على توطيد الروابط الضعيفة بين المزارعين الأفريقيين بالعودة إلى أسواق المدخلات الزراعية والتطلع إلى أسواق المنتجات في القارة، التي يزداد طلبها باستمرار للأغذية والمنتجات الزراعية المصنعة، والمريحة والعالية الجودة. ثانيا، إيجاد حل للدرجة العالية من تجزئة السوق الزراعية الأفريقية على طول الحدود الوطنية وفيما بين اثنتي عشر من التجمعات الإقليمية الفرعية التي تكون - في كثير من الأحيان متداخلة. ولا يلبي هذا المشهد المستويات المطلوبة من وفورات الحجم ووفورات التنسيق والمعاملات العمودية، واقتصادات التنوع والتخصص التكميلية.

3-2-2 البنية التحتية

47- يعد تطوير البنية التحتية مفتاح التحول الزراعي والنمو الاقتصادي العام. مع ذلك، فإن تطوير البنية التحتية الريفية في أفريقيا غير كاف إلى حد بعيد. فمعدلات الوصول إلى وسائل النقل في المناطق الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 40 ٪ في حين تمثل رسوم النقل نحو 76 ٪ من إجمالي تكاليف التسويق الزراعي. ونتيجة لذلك، يواجه المزارعون مصاعب كبيرة أمام الوصول إلى الأسواق المحلية (الوطنية والإقليمية).

48- في عامي 2012/2013، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بإجراء دراسات تقييم إقليمي عن حالة تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وكانت إحدى نتائج تلك الدراسات هي وجود حزمة جيدة من المعلومات والبيانات التي تثبت وضع تطوير البنية التحتية في الأقاليم الخمسة لأفريقيا. وأشارت الدراسة إلى أن تطوير البنية التحتية الأخير يركز على الطاقة بنسبة (40٪)،

والمياه والصرف الصحي بنسبة (21%) ، والنقل بنسبة (18%) ، وتختلف البنية التحتية لسلاسل القيمة/السوق الزراعية ت بين الاقاليم وداخلها، ولا تزال غير كافية، ويعد ضعف ترابط الطرق الريفية عقبة رئيسية في وجه الوصول إلى الأسواق فيما بين البلدان الأفريقية / التنافسية. وبالتالي توفر هذه النتيجة أساسا جيدا لاتخاذ الإجراءات في المستقبل لمعالجة النقص في البنية التحتية في الأسواق الأفريقية والتجارة.

3-2-3 التجارة الأفريقية البينية والدولية

49- على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي المثير للإعجاب الذي شهدته السنوات الأخيرة، ظلت أفريقيا عنصرا هامشيا في التجارة العالمية. وتراجعت بشكل كبير أسهم القارة من صادرات العالم بنسبة (2.8% في المتوسط) والواردات خلال الفترة 1970-2010. بالإضافة إلى فقدان الأسهم في الأسواق العالمية، تتاجر أفريقيا مع نفسها بنسبة قليلة. وبلغ حجم التجارة الأفريقية البينية الرسمية 11% فقط من إجمالي التجارة في القارة في عام 2012، مقارنة ب 54% في آسيا النامية؛ و 32% في أمريكا المتقدمة النمو، و 66% في أوروبا. ولا يزال أداء التجارة الأفريقية البينية منخفضا حتى عندما تتم مضاعفة التقديرات ذات الصلة لتأخذ في الاعتبار التدفقات التجارية غير الرسمية وغير المسجلة.

50- يشكل الأداء المتدني للتجارة الأفريقية البينية مصدر قلق خاص، حيث أنه مع كثرة الموارد غير المستغلة بشكل ملائم للزراعة (مثل الأرض والمياه)، وتعتمد القارة بنسب 87% إلى 90%، على المصادر غير الأفريقية في جميع وارداتها من المواد الغذائية والمنتجات الزراعية. ونتيجة لذلك، فقد واجهت أفريقيا فاتورة الغذاء والواردات الزراعية التي تبلغ في المتوسط 69.5 مليار دولار أمريكي خلال 2010-2012، حيث ارتفعت بنسبة 15% سنويا بأسرع من التجارة الأفريقية البينية (12%) للوصول إلى نحو 78 مليار دولار أمريكي في عام 2012.

51- تشمل القيود الرئيسية على التسويق الغذائي الوطني والإقليمي والتجارة : ارتفاع تكاليف النقل الناتجة عن ضعف البنية التحتية وعدم كفاية سياسات النقل ؛ والخسائر الهامة لما بعد الحصاد بسبب سوء البنية التحتية للتخزين ومرافق التجهيز؛ والسياسات والنظم التجارية غير الواضحة / التي لا يمكن التنبؤ بها؛ والتنفيذ غير الفعال لاتفاقات التجارة الإقليمية؛ الافتقار إلى المعايير المنسقة والنظم واللوائح؛ الجمركية/ الإجراءات المقيدة عبر الحدود ؛ وضعف المعلومات لأصحاب المصلحة حول الأسواق والسياسات واللوائح ؛ ومحدودية فرص الحصول على سلسلة القيمة وتمويل التجارة على نحو يتسم بالكفاءة وبأسعار معقولة.

52- تتطلب معالجة هذه المصاعب التصدي لفئتين واسعتين من التحديات: (1) تحديد الأولويات وسد العجز في السوق المادية وغير المادية والبنية التحتية للتجارة، (ب) معالجة أوجه القصور السياسية والمؤسسية لتعزيز السوق الإقليمية الداخلية وما بين الاقاليم وتيسير التجارة. وعلاوة على ذلك، هناك التحدي المتمثل في ربط الزراعة والتصنيع والتجارة والسياسة وعمليات التخطيط الاستثماري. وتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في المواد الغذائية والزراعية وإخراجها من النطاق غير الرسمي مما يشكل تحديا كبيرا في طريق المضي قدما. وفي هذا الصدد، ربما يساعد التعاون الإقليمي على تطوير سلاسل القيمة المنسقة إقليميا وتعزيز عملية تطوير سلسلة القيمة والتجارة فيما بين الاقاليم للسلع الغذائية الاستراتيجية.

3-2-4 أجندة تحول لأسواق الزراعة، والبنية التحتية والتجارية في أفريقيا -

الفرص والآفاق

(أ) اغتنام زيادة الفرص المتاحة في السوق فيما بين البلدان الأفريقية

53- تشهد سوق المواد الغذائية والزراعية في افريقيا نموا سريعا. ويغذيها النمو السكاني القوي (حوالي 3% سنويا) ونمو الدخل في الآونة الأخيرة (حوالي 5% سنويا)، وتقدر هذا السوق حاليا بمليار نسمة، بما في ذلك نحو 123 مليون مستهلك من "الطبقة الوسطى" مع مستويات

الإنفاق للفرد الواحد يوميا والتي تبلغ 4-20 دولار أمريكي. وعلاوة على ذلك، فإن التوسع الحضري السريع (بمعدل سنوي 5%) يساهم في اتساع نطاق الطلب على الغذاء بشكل أسرع، حسب توقعات البنك الدولي سوف تشهد أسواق المواد الغذائية في المناطق الحضرية في أفريقيا زيادة تقدر بأربعة أضعاف وتتجاوز 400 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030.

54- لدى أفريقيا كل ما يلزم لتلبية هذا الطلب المتزايد بسرعة، ويمكنها حتى أن تتعدى ذلك. فلا تزال القارة تزخر بالأراضي الصالحة للزراعة التي لم تستغل عبر مجموعة متنوعة من المناطق الزراعية الإيكولوجية التكميلية. وأفريقيا لا تنقصها المياه لأغراض الزراعة حيث لا يستخدم سوى 4% من الموارد المائية المتاحة، بينما يتم ري 6% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة. وتكثر التكنولوجيات المتاحة (التقليدية والجديدة) لزيادة الإنتاجية بشكل كبير ليس فقط على مستوى المزرعة، ولكن أيضا عبر مراحل مختلفة من سلاسل القيمة للسلع الزراعية الغذائية. وعلاوة على ذلك، هناك زيادة متنامية لعدد السكان الشباب المتعلمين، بما في ذلك النساء، وهم توافقون إلى الانخراط في المشاريع المبتكرة والمجزية وفرص العمل. مع ذلك، وكما ورد في المناقشة السابقة، لا تزال أفريقيا تلجأ إلى الاستيراد على نحو متزايد من بقية العالم لتلبية احتياجاتها الغذائية. والفرص الضائعة والتكاليف المتزايدة لهذه الحالة المؤسفة من الأعمال ترتبط أساسا بفقر اتصال المزارعين الأفريقيين بأسواقها الوطنية والإقليمية من جهة، وإلى ضعف التكامل في أسواق المواد الغذائية والزراعية فيما بين البلدان الأفريقية من جهة أخرى. وينبغي أن تهدف أجندة التحول الزراعية الأفريقية بجرأة إلى اغتنام الفرص التجارية فيما بين البلدان الأفريقية في مجال الأغذية والزراعة، من خلال البناء على المبادرات الجارية في دعم التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة الإقليمية والقارية.

(ب) البناء على إستراتيجيات التكامل الاقتصادي القاري والإقليمي في دعم التحول الزراعي

55- يتم وضع السياسات الرئيسية ومبادرات الاستثمار بقيادة الاتحاد الأفريقي والمجموعات

الاقتصادية الإقليمية، في إستراتيجية مختلفة لتعزيز تنمية التجارة وسوق المنتجات الزراعية والغذائية في أفريقيا، وتوفير فرص قوية للبناء عليها، في الوقت الذي تتم فيه مواجهة التحديات الرئيسية المتبقية التي تنصدر تحرير التجارة، وتيسيرها والتكامل الإقليمي للسوق في أفريقيا.

(ج) النهج القارية

56- بالإضافة إلى المبادرات والعمليات التي تضطلع بها المجموعات الاقتصادية الإقليمية نحو مناطق التجارة الحرة الإقليمية والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة، أطلقت القمة الثامنة عشرة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي مبادرة "تعزيز التجارة الأفريقية البينية"، ودعت إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام 2017. وفي هذا السياق، قام المؤتمر المشترك الأول لوزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة والزراعة المنعقد في ديسمبر 2012 باعتماد إعلان مشترك مؤكدا على ضرورة العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لإزالة الحواجز أمام التجارة البينية في السلع الزراعية. وينبغي أن تقوم أجندة المضي قدما على الإنجازات والدروس المستفادة من هذه الإستراتيجيات والمبادرات الإقليمية والقارية، في حين تهدف إلى أهداف واضحة في تعزيز البنية التحتية والأسواق والتجارة للتحويل الهيكلي في الزراعة الأفريقية.

3-3 الأمن الغذائي والتغذوي

1-3-3 الخلفية

57- يعد الأمن الغذائي أمرا ضروريا من أجل تحقيق السلام والازدهار للمجتمعات والدول. ويعتبر الحق في الغذاء حقا من حقوق الإنسان العالمية. فالتغذية السليمة في جميع مراحل الحياة أمر أساسي لصحة وإنتاجية الدول ومواطنيها. وتكمن الحلول المستدامة لانعدام الأمن الغذائي في بناء سبل العيش المستدامة. ويتم ضمان الحصول على الغذاء من خلال الإنتاج والدخل لشراء المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى. وبالرغم من أن زيادة إنتاج الغذاء والدخل

ضرورية إلا أنها ليست عناصر كافية للأمن الغذائي والتغذوي السليم.

2-3-3 التحديات والفرص

58- أدت المشاورة الواسعة النطاق عبر أفريقيا في تصميم إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من أجل الأمن الغذائي الأفريقي إلى تحديد أربعة أسباب رئيسية لانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية في أفريقيا. وهي:

- عدم كفاية آليات الاستجابة لحالات الطوارئ ونظم الإنذار المبكر؛
- عدم كفاية الإمدادات من المواد الغذائية وصعوبة الوصول بأسعار معقولة لهذا الطعام؛
- عدم كفاية الدخل بين السكان الأكثر فقراً والمحتاجين؛
- عدم كفاية الوجبات الغذائية من حيث النوعية والكمية.

59- بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الوجبات الغذائية سريعة التغير (الانتقال التغذوي) إلى زيادة معدل الإصابة بأمراض نمط الحياة مثل (السمنة، وارتفاع ضغط الدم ومرض السكري).

60- قد تم تنفيذ العديد من البرامج في مختلف القطاعات وذلك كجزء من خطط الاستثمار الوطنية - وخاصة في مرحلة ما بعد أزمة أسعار الغذاء العالمية 2008 - ولكنها ليست فعالة نظراً لكونها غير منسقة، وتفتقر إلى التنسيق المؤسسي مع ضعف نظم التقييم والرصد.

61- الافتقار إلى التواصل مع المستفيدين والسكان المستهدفين الذين من المفترض أن يستفيدوا من السياسات والبرامج الموجهة إلى تحسين حالة الأمن الغذائي والتغذوي في المجتمعات والأسر والأفراد في أفريقيا يعني أن الاستثمارات لا تتسم بالفعالية والكفاءة في تحقيق أهداف البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. والافتقار إلى التصميم الشامل والتشاور يعني كذلك أن السياسات والبرامج لم تحدد على الاحتياجات الفريدة والخاصة للفئات التي هي في أمس الحاجة إلى الدعم في هذا المجال. وعلى الرغم من أن النساء هن المنتجات

الرئيسيات للغذاء في أفريقيا، تؤدي الممارسات والأعراف الاجتماعية القائمة على نوع الجنس إلى تقييد الوصول الآمن إلى حقوق الحيازة، وفرص التوسع والحصول على التكنولوجيا والمدخلات والاعتماد. وهناك الحاجة الملحة لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين. وتعد مسألة سلامة الأغذية من التحدي الجديد الذي يهدد القارة في الآونة الأخيرة، كما بدأت مختلف مصادر الملوثات تتساقب بلا هوادة.

62- هناك عدد من الفرص الاستراتيجية للعمل. ومنها:

- تقدم المكاسب الكبيرة من حيث وضع التغذية في أجندة صناع القرار في عام 2013 انطلاقة لتلبية الاحتياجات الحرجة للأطفال الصغار؛
- زيادة الإنتاج في العديد من الاقاليم مدفوعة بالتقدم المحرز في أجندة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛
- توفر فئة السكان الشباب التي عادة ما تكون أفضل تعليماً ومرتبطة اجتماعياً من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قدرات بشرية كبيرة للقطاع الزراعي؛
- ملكية أقوى لأجندة التنمية الأفريقية من القيادة الوطنية، والأفرقة الوطنية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، ومجموعات النظم الإستراتيجية للتحليل والمعرفة، ومنظمات المزارعين والاهتمام المتجدد من الشركاء الإنمائيين؛
- التعلم من قصص النجاح والأنشطة النموذجية؛
- مع النمو السريع للطبقة الوسطى في أفريقيا، واتساح المستهلكين؛ يزيد الطلب على الأطعمة المغذية والمأمونة حتى بين الفقراء.

3-4 تعزيز قدرة الزراعة في أفريقيا على مقاومة تغير المناخ وغيرها من الأخطار

الطبيعية وإدارة المخاطر

1-4-3 الخلفية

63- يتم التعرف على تغير المناخ والأخطار الطبيعية الأخرى على نحو متزايد باعتبارها تحدياً يواجه التنمية، ولا سيما في أفريقيا حيث تضع المشاكل المستمرة من الفقر والتدهور

البيئي عائقاً في وجه التنمية. ونظراً لضعف نظام الإنتاج الزراعي، فسوف تتأثر بدرجات متنوعة من المخاطر المتصلة بالمناخ والتي تختلف في الكثافة والوتيرة. فإدارة التعقيد الخاص بالتفاعلات العالمية الفعلية بين الزراعة، وتغير المناخ، والحد من المخاطر وبناء القدرة على التكيف، تتطلب استجابات معقدة وملائمة للسياق وقدرة على معالجة المقايضات التي لا مفر منها.

64- هناك حاجة لإحداث تحول متعمد ومنهجي في السياسة التي تهدف إلى دعم وتعزيز فعالية الحلول المؤسسية والفنية المختلفة لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ. ويتطلب تحقيق نتائج فعالة وعادلة الجمع بين الابتكارات في الإنتاج الزراعي، والأخلاقيات البيئية المناسبة، مع دعم سياسة قوية تهدف إلى تشجيع أو تعزيز العمليات الاجتماعية التي تبني المرونة، والحد من المخاطر والتعرض وتعزيز المعرفة وتدفق المعلومات. ومن المهم أن نتذكر أن الكوارث المتصلة بالمناخ والأحداث المناخية المتطرفة من المتوقع أن تزيد ليس فقط نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري ولكن أيضاً نتيجة لتدمير البيئة التي يسببها الإنسان ونقص القيمة.

65- في ضوء ذلك، فإن الإسراع بتنفيذ الإستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج عملها بما يتماشى مع إطار هيوغو للعمل والسياسات والإستراتيجيات والخطط والبرامج الأخرى الحالية ذات الصلة الداعمة للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه فضلاً عن معالجة الممارسات الأخرى التي تدمر البيئة والنظام الإيكولوجي، يعد في غاية من الأهمية لبناء القدرة على التكيف والحد من مخاطر الكوارث. فهناك حاجة إلى صياغة وتنفيذ السياسة الجديدة والأطر القانونية ووضع قواعد مؤسسية قوية وآليات وقدرات أخرى في المكان المناسب لملء الثغرات الموجودة. ومن الضروري كذلك تقديم الدعم لإدماج التكيف مع تغير المناخ وبرنامج الحد من مخاطر الكوارث وإدماج كل من الخطط والبرامج الوطنية والقطاعية، بما في ذلك الخطط الإقليمية للاستثمار الزراعي والخطط الوطنية للاستثمار الزراعي، على النحو المبين في برنامج العمل، وتعزيز وتوسيع نطاق مبادرات بناء القدرة على التكيف الجارية

لزيادة القدرة على التكيف وبناء قدرة القطاع الزراعي في المجتمعات العامة والضعيفة على وجه الخصوص.

66- هناك حاجة إلى تحديد أولويات بناء القدرة على التكيف في مساهمة أفريقيا في إطار ما بعد عام 2015 للحد من مخاطر الكوارث، وأجندة التنمية المستدامة، واتفاقية المناخ لتسهيل المواءمة بين الأطر العالمية وتوليد الالتزام وضمان التنسيق والتآزر أثناء تنفيذها، لتقديم الدعم، من جملة أمور، لبناء القدرة على التكيف وجهود الحد من المخاطر على المستويات القارية والإقليمية والوطنية والوطنية الفرعية.

67- في إطار برامج بناء التكيف والحد من المخاطر، يجب منح الأولوية للفئات المستضعفة من النساء، والأطفال، والشباب، والمعوقين، من بين المجموعات المستهدفة وإيلاء الاهتمام الكافي لبناء القدرات وقضايا التوزيع والبناء على المعارف المحلية والبحوث والتكنولوجيات الناشئة.

2-4-3 التحديات والفرص

68- توجد مجموعة واسعة من مبادرات بناء القدرة على التكيف والحد من المخاطر مدعومة بالاستراتيجيات القارية والإقليمية مثل الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج عملها الذي يتماشى مع الإطار العالمي، وإطار هيوغو للعمل ومبادرة الجفاف والكوارث والاستدامة بمبادرة من الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية. في حين أن هذا قد أدى إلى تحقيق إنجازات بارزة حول بناء القدرة على التكيف وإدارة المخاطر، بما في ذلك تراكم الخبرات وتعلمها، فإن العديد من التحديات لا تزال قائمة مما يحتاج إلى معالجة عاجلة لجعل الزراعة في أفريقيا متمسمة بالمرونة مع تغير المناخ وغيرها من المخاطر، ومن ثم قادرة على الحفاظ على الزخم والمضي قدما في تحقيق رؤية التحول. وتشمل التحديات الرئيسية التي تعرقل بناء القدرة على التكيف وجهود الحد من المخاطر المستويات المتفاوتة من التقدم المحرز في ترجمة

السياسات الحالية ذات الصلة والاستراتيجيات والأطر والخطط والبرامج؛ وعدم كفاية الجهد والاستثمار في التدخلات الرامية إلى معالجة عوامل الخطر الكامنة؛ بطء التقدم في دمج التكيف مع تغير المناخ وبرامج إدارة المخاطر وتعميم الخطط الوطنية والقطاعية على حد سواء، بما في ذلك خطط الاستثمار الزراعي الإقليمي وخطط الاستثمار الزراعي الوطني؛ ومحدودية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتغير المناخ والمخاطر الأخرى المتعلقة بالأخطار والخسائر والأضرار المرتبطة بها؛ عدم إيلاء اهتمام كاف بنهج شاملة وتشاركية؛ وعدم كفاية القدرات وآلية المساءلة؛ وانتشار النهج القائمة على التوقع.

5-3 الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز تمويل الاستثمار في الزراعة في

أفريقيا

1-5-3 الخلفية

69- يعد استثمار وتمويل القطاعين العام والخاص أمرا جوهريا لتحقيق أهداف التحول الزراعي في أفريقيا. في نفس الوقت، يعد استثمار وتمويل القطاعين العام والخاص أمرا جوهريا لجذب استثمارات القطاع الخاص في الزراعة. تشير الأدلة أيضا إلى أن تحويل الزراعة في أفريقيا من خلال النمو الزراعي القوي والشامل يعتمد على مستوى الاستثمار العام والخاص والتمويل. وعلاوة على ذلك، تشير الأدلة إلى أن الاستثمار الزراعي العام له آثار كبيرة على الحد من الفقر.

70- يمكن أن يكون الاستثمار في تحسين زراعة الحيازات الصغيرة أفضل وسيلة لتوليد وتوسيع فرص العمل وتوليد الثروة على المستوى الشعبي، وتوليد الطلب على السلع والخدمات التي توفر قاعدة أوسع من فرص العمل والدخل في المناطق الريفية. وتقدم مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة العرض أفضل عائد على الاستثمار (مقارنة مع المزارع على نطاق واسع، وذلك بسبب تناقص العائد الهامشي). وتعرف المزارع العائلية باعتبار أن لديها القدرة على

تحقيق الاستفادة القصوى من العمالة: فهي تعطي معظم الفرص لاستيعاب زيادة القوة البشرية. ونظرا لأهمية وجود صغار المزارعين في مركز الأداء الزراعي الحالي في أفريقيا، يبدو أن هناك إجماعاً حول كيفية بناء الروابط الشاملة بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين على نطاق واسع والقادرين على الاستمرارية بحيث يستفيد كلاهما من بعضها البعض، مع وجود المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في مسار التيار الرئيسي للحد من الفقر على نحو فعال وضمان الأمن الغذائي.

2-5-3 النظم المالية والتمويل الزراعي لأفريقيا

71- يمكن تصنيف نظم تمويل الزراعة في أفريقيا إلى قسمين، (1) نظم التمويل العام (ب) والخاص.

(أ) نظم التمويل الزراعي الخاص

72- لا تزال الأنظمة المالية الخاصة في معظم البلدان الأفريقية في وضع سيئ بالنسبة إلى المناطق الأخرى، مع حيازة بنسبة 24٪ فقط من السكان البالغين لحسابات مصرفية في المؤسسات المالية الرسمية، وهي نصف المتوسط العالمي. فالبنوك والمؤسسات المتلقية للودائع الأخرى، مثل التعاونيات، تهيمن على النظم المالية في معظم البلدان الأفريقية، مع مؤسسات التمويل الأصغر الخاضعة للوائح الأصغر التي تلعب بشكل متزايد دوراً هاماً في توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية لذوي الدخل المنخفض.

73- من الجانب الإيجابي، شهدت السنوات القليلة الماضية ظهور توسع سريع في المجموعات المصرفية الأفريقية وشركات الخدمات المالية في المنطقة التي استفادت من حصة كبيرة من الودائع المحلية. وقد أدى هذا إلى زيادة المنافسة المحلية، في حين غرس التكنولوجيات الجديدة والمنتجات والتقنيات الإدارية. فالأموال عن طريق الهاتف النقال وغيرها

من منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب بشكل متزايد دورا في توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية في أفريقيا حيث أن 16% من البالغين يستخدمون الهاتف النقال لدفع الفواتير أو إرسال أو تلقي المال مقارنة مع معدل عالمي أقل من 5%. ورغم ذلك، لا يزال أغلب سكان المنطقة خارج النظام المالي الرسمي.

(ب) النظام العام للتمويل الزراعي

74- من خلال إعلان مابوتو عام 2003، أطلق رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والتزموا باستثمار ما لا يقل عن 10% من مجموع نفقاتهم السنوية للزراعة. وخلال الفترة 2003 - 2010، شهدت كمية الإنفاق الزراعي العام لأفريقيا ككل زيادة بمتوسط قدره نحو 0.39 مليار دولار أمريكي لكل بلد في عام 2003 إلى نحو 0.66 مليار دولار أمريكي في عام 2010. وبينما يبدو هذا النمو مثيرا للاعجاب بمعدل 7.4% سنويا في المتوسط، فقد كان أقل من النمو في إجمالي النفقات البالغ 8.5% سنويا في المتوسط. وهذا يشير إلى انخفاض حصة إجمالي النفقات الزراعية في أفريقيا ككل خلال هذه الفترة. ومنذ عام 2003، تجاوزت 11 بلدا فقط معدل 10% في أي سنة من السنين وتجاوزته سبعة بلدان فقط لعدة سنوات، وهو هدف البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

3-5-3 التحديات والفرص

(أ) التحديات في تمويل الزراعة في أفريقيا

75- هناك عدد من التحديات التي تعترض تمويل الزراعة في أفريقيا. ويمكن تلخيصها على النحو التالي: (1) محدودية الإقراض المؤسسي للزراعة؛ (2) عدم كفاية البنية التحتية الريفية؛ (3) المخاطر المرتبطة بتقلب الطقس وتغير المناخ في الزراعة؛ (4) قدرات صغار المزارعين

والشباب والنساء للوصول إلى الائتمان والاستفادة منه ؛ و (5) قضايا حيازة الأراضي.

(ب) المحدودية المؤسسية للإقراض في مجال الزراعة

76- كان التمويل الزراعي موضع التركيز المكثف لبرامج دعم القطاعين العام والخاص في أفريقيا. في الستينات والسبعينات، اتبعت الحكومات الأفريقية نهجا استباقيا من خلال بنوك التنمية الزراعية التابعة للدولة، والإقراض المباشر والدعم واسع النطاق للزراعة والتمويل الزراعي. أفسح عدم تحقيق النتائج الطريق إلى النهج القائم على السوق منذ الثمانينات فصاعدا. منح تطوير الأسواق المالية، والذي كان من المتوقع أن يمهد الطريق لخدمة المزارعين على نحو فعال، الباب لمبادرات التمويل الأصغر. ومع ذلك، وعلى الرغم من بعض النجاحات الملحوظة، فإن الوضع الحالي هو أنه في معظم البلدان الأفريقية، يشكل الإقراض المؤسسي للزراعة كنسبة من إجمالي القروض معدلا منخفضا جدا. فلا يزال صغار المزارعين في أفريقيا بشكل خاص يفتقرون إلى فرص الحصول على الائتمان الموسمي ولا يستطيعون عمليا الحصول على الائتمان الاستثماري. كما أن خدمات الدفع، ووسائل الادخار، والتأمين هي أيضا متاحة لمعظم المزارعين والعاملين في التصنيع الزراعي.

(ج) مخاطر الإقراض بسبب التباين في المخرجات الزراعية والدخل

77- يعمل المزارعون في بيئة اقتصادية غير مؤكدة البتة مع ارتفاع معدل تقلب الأسعار. ونظرا لارتفاع طابع الزراعة البعلية، يتحمل المزارعون تكاليف استثمار أعلى خلال المواسم الزراعية بالنسبة إلى أوقات أخرى من السنة مما يترتب عليه نمط للطلب الائتماني العالي خلال المواسم الزراعية. ولا يمكن الوفاء بهذا الطلب على نحو كاف؛ خصوصا عند تقديم الطلب، ويؤدي تعدد المخاطر العالية. تقلبات الطقس والآفات، وتقلب أسعار المنتجات التي لا يمكن التنبؤ بها في كثير من الأحيان والأسواق وغيرها إلى تفاقم التحديات التي تواجه الزراعة بالنسبة لصغار المزارعين. لذا تظل المخاطرة واحدة من العوائق الرئيسية للاستثمار في

الزراعة.

(د) نوع الجنس وأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة

78- تمثل الأعراف الاجتماعية والعادات إلى التمييز ضد المرأة عندما يتعلق الأمر بالملكية والسيطرة على موارد الأرض. مع ذلك، تظل المرأة المستخدم الأول للأراضي الزراعية في معظم المجتمعات الأفريقية. فالتدخلات الإنمائية الرامية إلى تعزيز خدمات الإرشاد، والتدريب المهني، وتقديم معلومات أفضل، وأسمدة أكثر، وآلات أفضل إلى ذلك، من غير المرجح أن تحقق أهدافها بالكامل إلا إذا تحققت المساواة بين المرأة والرجل .

(هـ) قضايا حيازة الأراضي والأراضي الكبيرة الحجم القائمة على الاستثمار في

الزراعة

79- يؤدي تعزيز حقوق الملكية للفقراء في الريف إلى زيادة الاستثمار ويساهم في النمو الاقتصادي والتنمية الأكثر إنصافاً. بل هو أيضاً ضروري لضمان استثمارات واسعة النطاق لتعزيز التنمية المستدامة الشاملة وتعزيز الأنواع الصحيحة للاستثمار، وفقاً للشروط الصحيحة. ولكن تتمثل قضايا الإدارة التي تهم الشباب الذين يدخلون مجال الزراعة لأول مرة في تحسين أمن الحيازة؛ وتخفيف القيود على الإيجار؛ وإعادة توزيع الأراضي واللامركزية في إدارة الأراضي.

(و) تشغيل الشباب والإقراض الزراعي

80- تزيد من انخفاض رغبة الشباب في الزراعة في أفريقيا محدودية الإقراض والاقتراض والفرص المتاحة للشباب للاستثمار في المشاريع الزراعية. ولأنه لدى معظم الشباب ضمانات ضئيلة أو معدومة، وخبرة قليلة مع الخدمات المالية، من شأن أدوات التمويل المبتكرة إمكانات

هائلة لجذب روح المبادرة لدى الشباب وتمويل أعمالهم في الزراعة في العقد المقبل.

(ز) فرص لتمويل الزراعة في أفريقيا

81- سوف يتطلب جذب التمويل العام والخاص الأعمال التجارية الزراعية المربحة ولها القدرة على توليد أفضل العوائد لأي استثمار، سواء كان من القطاع الخاص أو العام. وهناك عدد من الفرص المتاحة حاليا لجذب التمويل من القطاعين العام والخاص في الزراعة.

(ح) التوقعات الزراعية الإيجابية

82- من المتوقع أن تبلغ الزراعة والصناعات الزراعية مجتمعة في أفريقيا 1 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، خلافا للتوقعات البالغة 313 مليار دولار أمريكي في عام 2010.

(ط) زيادة الاهتمام بالزراعة في أفريقيا على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية

83- هناك اهتمام متزايد في كل من أفريقيا وخارجها بالاستثمار في الزراعة في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، هناك عدد من الاستثمارات في القطاع الزراعي والأعمال التجارية الزراعية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، والتي تجلب الاهتمام اللازم إلى الفرص في القطاع الزراعي وتعد بالموارد العامة والخاصة والتشجيعية التي تشتد الحاجة إليها للزراعة الأفريقية.

84- تبين كذلك التطورات الأخيرة في المجتمع العالمي والجهات المانحة أن الزراعة استعادت الزخم الذي أدى إلى بعض الاسترجاع في الاتجاه الهبوطي السابق للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة. وتشمل بعض الأمثلة التزامات مجموعة الثماني البالغة 22 مليار دولار أمريكي الممنوحة في لاكويلا بإيطاليا في عام 2009، لإتاحة الموارد، من بين أمور أخرى، بالنسبة للبلدان التي استوفت المعايير الواردة في إطار البرنامج الأفريقي الشامل

للتنمية الزراعية وأساسا لتنفيذ خطط الاستثمار في الزراعة الوطنية والأمن الغذائي.

(ي) الخدمات المالية بالهاتف المحمول ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في

توصيل الأموال

85- يمكن أن يكون استخدام الخدمات المالية المتنقلة في أفريقيا بمثابة منبر للتحول الزراعي، في حال اعتماده في مختلف القطاعات وخاصة في مجال الزراعة. وكما سبق ذكره، تعد سوق الخدمات المالية في أفريقيا أمرا مهما وتبقى غير مستغلة إلى حد كبير.

(ك) نهج جديدة للضمانات

86- تنشأ النهج الجديدة، التي تجمع بين الحصول على الائتمان مع التأمين أو الضمانات. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من العقبات التي تمنع المبادرات لمرة واحدة من أن تصبح متاحة لغالبية المنتجين. والافتقار إلى وجود سياسة واضحة لتمويل الزراعة - بخلاف الدعم المخصص للأسمدة - جنبا إلى جنب مع إجراءات المعونة الإنمائية العرضية، ويشكلان نوعين من العوائق الرئيسية أمام رفع المستوى، أي بناء مؤسسات مستدامة وتوفير الخدمات الفنية والمالية وتكييفها بالتناسب مع تنوع القطاع الزراعي ككل.

رابعاً- نحو وضع أجندة من أجل التسريع بتحقيق أهداف النمو الزراعي والتحول في

أفريقيا بحلول 2025

1-4 الأهداف والالتزامات المقترحة

87- أتاح الاحتفال بعام 2014 عام الزراعة والأمن الغذائي بمناسبة الذكرى العاشرة لاعتماد البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية فرصا هائلة لوضع أفريقيا في المكان الصحيح في الوقت الذي ترسم فيه المسار للزراعة والتنمية الريفية على مدى السنوات العشر القادمة. وهيات النتائج المنبثقة عن العملية كتلة واسعة من المعرفة التي شكل قاعدة لا تقدر بثمن على أساس

الأهداف والإجراءات والغايات المذكورة في هذه الورقة التجميعية.

88- على وجه الخصوص، ناقش المؤتمر المشترك للاتحاد الإفريقي لوزراء الزراعة والتنمية الريفية ومصايد الأسماك الزراعة المائية، القضايا الحرجة، واعتمد قرارات تتعلق بما يلي:

- 1- تسريع النمو الشامل للإنتاج الزراعي والإنتاجية؛
- 2- تسخير الأسواق والفرص التجارية من أجل التحول والازدهار المشترك؛
- 3- تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذوي؛
- 4- تعزيز مقاومة الزراعة في أفريقيا لعوامل تغير المناخ وأنواع أخرى من الأخطار؛
- 5- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتمويل الاستثمارات في الزراعة الأفريقية؛
- 6- تسخير إمكانات مصايد الأسماك والزراعة المائية؛
- 7- استدامة إطار النتائج للظروف المواتية للبرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

89- حدد الوزراء أيضا سبعة مجالات أولوية للالتزامات لتعزيز أهداف تسريع النمو والتحول الزراعي في أفريقيا التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2025 لبيحثها مؤتمر الاتحاد الإفريقي في يونيو عام 2014.

90- فيما يلي الإجراءات والمقاصد المقترحة للأهداف :

- 1- تجديد الالتزام بمبادئ وقيم البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛
- 2- تجديد الالتزام بتخصيص ما لا يقل عن 10% من الإنفاق العام على الزراعة؛
- 3- الالتزام بالقضاء على الجوع من خلال (1) على الأقل مضاعفة الإنتاجية

الزراعية من خلال التركيز على المدخلات والري والميكنة؛ (2) الحد من خسائر ما بعد الحصاد على الأقل إلى النصف، (3) تحسين التغذية - الحد من توقف النمو بمقدار النصف؛

4- الالتزام بالحد من الفقر من خلال الزراعة بمقدار النصف، وذلك من خلال: (أ) الحفاظ على النمو السنوي للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بنسبة 6% على الأقل؛ (2) إنشاء و / أو تعزيز الشراكات الشاملة بين القطاعين العام والخاص بما لا يقل عن خمس (5) من سلاسل القيمة للسلع الزراعية ذات الأولوية مع الربط القوي لزراعة الحيازات الصغيرة؛ و (3) توفير فرص العمل بما لا يقل عن 30% من الشباب في سلاسل القيمة الزراعية؛

5- الالتزام بمضاعفة التجارة الأفريقية البينية بثلاثة أضعاف في السلع والخدمات الزراعية؛

6- الالتزام بضمان ما لا يقل عن 30% من الأسر المعيشية المزارعة / الرعوية على الصمود أمام الصدمات؛

7- الالتزام بإطار نتائج البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وبعملية الاستعراض الزراعي التي سوف تجرى كل سنتين.

2-4 تنفيذ ورصد وتقييم النتائج والآثار

91- سيتم رصد تنفيذ الإجراءات الواردة في هذه الورقة التجميعية باستخدام إطار نتائج البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الذي تم وضعه كجزء من ممارسة زخم البرنامج. يشمل إطار النتائج ثلاثة مستويات:

• **يعرض المستوى الأول** الهدف الإنمائي الرفيع المستوى المطلوب لإسهامات التدخلات الزراعية، بما في ذلك توليد الثروة، والحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي، وتوفير فرص العمل، وزيادة المرونة للأفراد والمجتمعات على مواجهة الصدمات المختلفة.

• **يعرض المستوى الثاني** مجالات التركيز للتدخل لتحويل الزراعة من خلال زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية؛ وإنشاء أسواق السلع وزيادة إمكانية الوصول إليها، وخاصة لصغار المزارعين؛ وزيادة استثمارات القطاع العام والخاص على حد سواء في الزراعة، مع التركيز على سلاسل القيمة ذات الأولوية؛ وزيادة فرص الحصول على الغذاء وتحسين التغذية، ووضع شبكات الأمان للمستضعفين، لا سيما من النساء والأطفال؛ وتحسين استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل الزراعة المستدامة. وتستند الموضوعات الفرعية الخمسة من هذه الورقة التجميعية على إجراءات المستوى الثاني في إطار نتائج البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

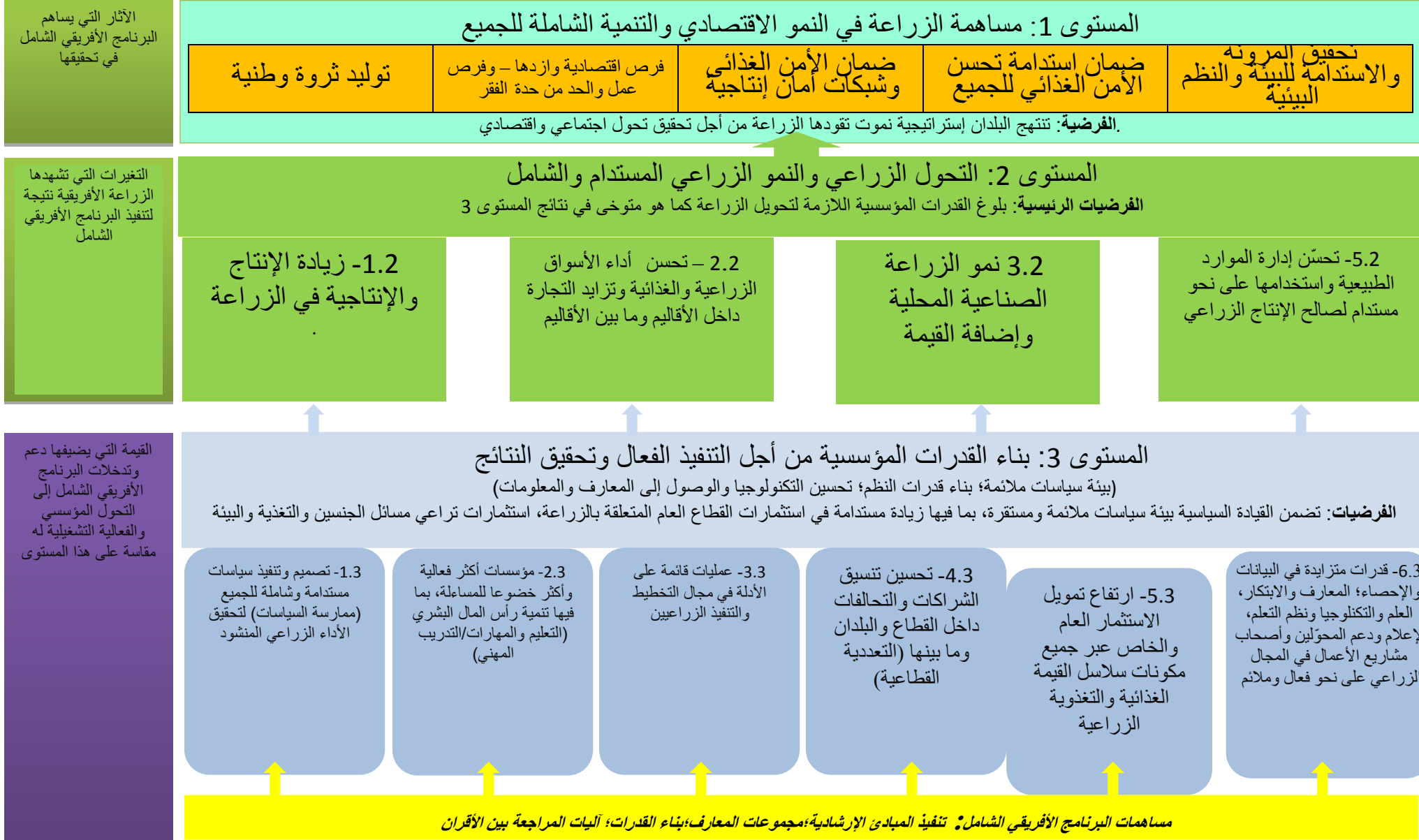
• **يعرض المستوى الثالث** الإجراءات الشاملة للقطاعات اللازمة لتهيئة بيئة مواتية للتحول الزراعي، بما في ذلك وضع السياسات والاستراتيجيات الشاملة القائمة على الأدلة؛ وإنشاء مؤسسات خاضعة للمساءلة وتعزيز قدرتها على توفير الخدمات؛ وتحسين إدارة القطاع من خلال تعزيز التنسيق المتعدد القطاعات؛ وزيادة فرص الحصول على نوعية البيانات والمعلومات والمعارف لدعم صنع السياسات، والحوار والاستعراضات القطاعية المشتركة والمساءلة المتبادلة.

92- بالنسبة لكل من الإجراءات المتعلقة بإطار النتائج، تم وضع المؤشرات، فضلا عن الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل التي سيتم قياس التقدم المحرز من خلالها. وقد استقى إطار النتائج المعلومات من سلسلة من المشاورات والمدخلات من محافل مختلفة، بما في ذلك

اجتماع منبر الشراكة العاشر للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية المنعقد في دوربان في مارس 2014.

93- فيما يتعلق بالتنفيذ على المستوى القطري، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وبدعم الدول الأعضاء بتكييف إطار النتائج ليناسب احتياجاتها لتتبع تنفيذ الخطط الاستثمارية الزراعية الوطنية. ومع ذلك، من المهم التأكد من تعقب جميع المؤشرات الأساسية لإطار النتائج من قبل جميع الدول الأعضاء لتيسير عملية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في جميع أنحاء القارة، لتسهيل المساءلة المتبادلة، وأيضا لتمكين المقارنة للأداء بين مختلف البلدان. وعلى المستوى القطري، سيتم استخدام المخرجات من إطار النتائج لدعم التخطيط السنوي والاستعراض القطاعي المشترك. ويتم إنشاء النظم الاستراتيجية للتخطيط والمعرفة القطرية لدعم البلدان في متابعة تنفيذ الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي باستخدام إطار النتائج.

الشكل 2: إطار نتائج البرنامج الأفريقي الشامل للفترة 2014 - 2024



2014-06-27

Synthesis Paper on the Theme of Agriculture and Food Security “Transforming Africa’s Agriculture for Shared Prosperity and Improved Livelihoods through Harnessing Opportunities for Inclusive Growth and Sustainable Development”

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/9040>

Downloaded from African Union Common Repository